الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٤
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UNISA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيسة : السيدة موستونين (فنلندا)
(نائبة الرئيس)

ثم : السيد مايكوك (بربادوس)
(الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

البند ١٢٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.14
12 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56505 ١٢٩٦ص(٩٠)

نظرا لتغيب الرئيس ، رأست السيدة موستونين (نائبة الرئيس) الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١٧ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/45/16 (الجزء الأول) و Add.1 و A/45/16 (الجزء الثاني) ، A/45/226 ، A/45/370 ، A/45/617) .

١ - السيد تراكسلر (ايطاليا) : تكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الاوروبي فقال إنها تحرص على أن تؤكد من جديد أن تقرير فريق الـ ١٨ ما زال هو الوثيقة الأساسية التي يجب أن توجه عملية الإصلاح الحالية . وقال إن هذه الدول ترى مثل الأمين العام أن النتائج كانت ايجابية في مجموعها خلال الخمس سنوات الماضية . وليس هناك من شك في أنه قد تم إحراز نتائج هامة في بعض المجالات : فقد جرت إعادة تنظيم عدد من دوائر الأمانة العامة كما أن تخفيض عدد الموظفين ما زال مستمرا . وللمرة الأولى منذ أكثر من ٤٠ عاما تمت الموافقة بتوافق الآراء في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة على اعتمادات الميزانية . إن الدول الأعضاء وهي تؤيد الاصلاحات التي جرت ، تبرهن على الأهمية التي تعلقها على أنشطة المنظمة كما أنها تساهم بذلك في تعزيزها .

٢ - بيد أن هناك جهود يجب أن تبذل لتدعيم النتائج التي تم احرازها . وقد حان الوقت لتحسين الحالة المالية للمنظمة . إن احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها المالية من شأنه أن يشكل الدليل الملموس على حسن نيتها السياسية . وفي بعض المجالات ما زالت الملاحظات التي أعرب عنها فريق الـ ١٨ قائمة سواء تعلق الأمر مثلا بالهيكل المعقد دون جدوى للآلية الحكومية الدولية أو بتعدد المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الهيئات الحكومية الدولية . إن الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي تؤيد بحزم النداءات التي وجهها رئيس الجمعية العامة من أجل تخفيض عدد القرارات والتقارير المطلوبة من الأمين العام وكذلك الجلسات الليلية والجلسات التي تعقد في عطل نهاية الاسبوع . وعلى اللجنة الخامسة إعطاء المثل على ذلك . وفيما يتعلق بإعادة تشكيل الأمانة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي على يقين بأن الأمين العام سوف يتصرف بالحزم الذي برهن عليه حتى الآن فيما يتعلق بالمجالات الأخرى . وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى احترام سلطات الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الأول في المنظمة .

٣ - ومضى قائلا إنه يجب مواصلة العمل وإن كانت النتائج التي أحرزت تبدو مرضية نسبيا . إن من أهم مزايا عملية الاصلاح أنها تلزم الأمانة العامة بإجراء تقييم ذاتي مستمر . وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنه يتعين عند النظر ، في المستقبل ، في جداول ملاك الموظفين أن يؤخذ في الاعتبار بصورة أكبر تطور الاحتياجات وعبء العمل . إن أي اقتراح لتخفيض الموظفين أو إعادة توزيعهم أو تعزيز الملاك ينبغي أن يأخذ هذه العوامل في الاعتبار . وكما قال الأمين العام فإن إعادة التوزيع تعد ضرورة مستمرة بالنسبة لكل منظمة تريد أن تظل دينامية .

٤ - وهناك في الواقع علاقة وثيقة بين توزيع الموارد البشرية وتوزيع الموارد المالية . إن القرار ٣١٣/٤١ قد حدد للمرة الأولى إطارا سمح للدول الأعضاء بالاتفاق بشأن اجمالي ميزانية المنظمة . وقد لوحظ في العام الماضي أن هذا الأمر قد يسر الاتفاق حول فحوى الميزانية البرنامجية وساهم في التوصل إلى توافق أوسع في الآراء فيما يتعلق بتمويل الأنشطة . إن الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخامسة قد اضطلعت في هذا الصدد بدور هام والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحرص على أن تواصل هذه الهيئات عملها بصورة فعالة وفقا لولايتها .

٥ - وأضاف قائلا إن الأمين العام قد أشار مؤخرا إلى تعزيز الثقة . والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتقد أن من السابق لأوانه التأكيد بأن عملية الإصلاح قد بلغت أهدافها . ويجب حتى تصبح النتائج التي أحرزت دائمة وكما أكد الأمين العام ذلك في الفقرة ٣ من الوثيقة A/45/226 أن تواصل الدول الأعضاء والأمانة العامة الجهد الذي بدأ بروح من المهادنة وسعي لتحقيق المصلحة العامة .

٦ - السيد لازاريفتش (يوغوسلافيا) : تكلم في إطار البندين ١١٧ و ١١٩ من جدول الأعمال فلاحظ أن التقرير التحليلي المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ يقدم معلومات مفصلة ، وإن لجنة البرنامج والتنسيق رأت أن هذا التقرير مرض بصفة عامة . لقد أُحرزت أوجه تقدم ملحوظة في العديد من المجالات ويمكن القول بأن الأمين العام قد اضطلع بالجزء الأساسي من ولايته . بيد أن هناك بعض المجالات التي لوحظ أن التقدم فيها كان محدودا أو التي لم يحرز فيها تقدم على الإطلاق . وهذا سليم بخاصة فيما

(السيد لازاريفتش ، يوغوسلافيا)

يتعلق بالتوصيتين ٣ و ٨ . وعلى الرغم من الإجراءات التي اعتمدها الأونكتاد وبعض اللجان الإقليمية فإن تنفيذ هذه التوصيات مازال يخضع تماما تقريبا لابرام اتفاق بشأن هيكل الآلية الحكومية الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وما لم تتم تسوية هذه المشكلة فسوف يكون من الصعب معرفة ما إذا كان هناك ما يدعو لعقد اجتماع سنوي واحد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٧ - وقال إنه ينبغي أيضا أن يعاد وضع المسألة في سياق الأعمال التي سوف يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بها في السنوات القادمة : ومن المعروف في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أن البرنامج المثقل . وإن كان هذا يزيد من ضرورة الاضطلاع بعمل متضافر لترشيد وتنسيق أعمال الهيئات الحكومية الدولية والدوائر الإدارية على مستوى منظومة الأمم المتحدة ، بصورة أفضل . وتساءل عن نمط الآلية الحكومية الدولية الذي يجب أن يستحدث . وقال إن ذلك يتوقف إلى حد بعيد على روح التعاون التي سوف تبرهن عليها الدول الأعضاء وهو التعاون الذي بدأ يتضح الآن في الدائرة السياسية . وعلى أية حال فإنه يجب إلى أن يتم ذلك الإبقاء على دورتين سنويتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٨ - وقال إن الوفد اليوغوسلافي يلاحظ مع الارتياح أن الأمين العام قد نجح في تخفيض عدد الوظائف المدرجة في الميزانية العادية بنسبة ١١,٩٥ في المائة دون المساس بالبرامج أو بحسن أداء الأمانة والعامة . بيد أن هذا التخفيض يعوضه إلى حد بعيد زيادة عدد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية . وبالإضافة إلى إعادة التشكيل الداخلي للأمانة العامة تم اتباع نهج جديد فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والمالية . وقال إن اتخاذ القرارات بتوافق الآراء يعد ظاهرة ايجابية ينبغي تعميمها .

٩ - واستطرد قائلا إن الإصلاح الذي بدأته الأمم المتحدة عملية مستمرة يجب أن تشمل أنشطة الأمانة العامة وكذلك برامج عمل الهيئات الحكومية الدولية ، إن هذه الهيئات ينبغي أن تبرهن على مزيد من الحزم فيما يتعلق بالاستبعاد أو الإلغاء التدريجيين للبرامج التي فات أوانها والاستعاضة عنها ببرامج أخرى تلبي بصورة أفضل الاحتياجات الجديدة للمجتمع الدولي .

(السيد لازاريفتش ، يوغوسلافيا)

١٠ - وفيما يتعلق بمشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ قال إن وفد يوغوسلافيا يرى أنه سيكون من الأيسر مناقشتها عندما تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية . إن عدد البرامج والبرامج الفرعية التي تتضمنها هذه الخطة بالغ الضخامة . ونظرا للاتجاهات التي بدأت تتضح في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فإنه يتعين إعادة ملاءمة بعض هذه البرامج . إن مقدمة الخطة المتوسطة الأجل تتسم في هذا الصدد بأهمية خاصة لأنها تلقي الضوء على التغيرات التي تجري في العالم وعلى الاحتمالات الجديدة التي تتضح بمجالات التعاون الدولي .

البند ١١٩ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/45/6 ، A/45/16 ، (الجزء الأول) و Add.1 و A/45/16 (الجزء الثاني) ، A/45/204 ، A/45/218 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 ، A/45/279 ، A/45/617 ، A/C.5/45/CRP.1) .

١١ - السيد الياسون (السويد) : تكلم باسم البلدان الشمالية فقال إن الخطة المتوسطة الأجل هامة فيما يتعلق بنقطتين في الأداة الأساسية المتاحة للأمم المتحدة لتخطيط البرامج كما أنها تحدد اتجاه أنشطة الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٠٠ ، وهذا الاتجاه يعكس الارادة الجماعية للدول الأعضاء . بيد أن هناك اليوم ارادة لم يسبق لها مثيل لجعل المنظمة أداة فعالة لخدمة السلم والأمن الدوليين . وهناك الآفاق تبشر بالأمل قد بدت أيضا في مجال التعاون الدولي فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئة .

١٢ - وقال إن الدول الشمالية عندما تدرس أنشطة المنظمة في التسعينات تتبين مهمتين أساسيتين . أولا إدماج وتنسيق عمليات صون واعادة السلم وبخاصة عن طريق تطوير صكوك وإجراءات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وإنشاء جهاز يسمح بتسوية المنازعات الاقليمية والمنازعات الداخلية ذات الآثار الاقليمية . ثانيا اعتماد تدابير فعّالة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المطروحة على المستوى العالمي (الفقر ، تدهور البيئة ، المخدرات وما الى ذلك) . وقال إنه يجب أيضا النص على توزيع واقعي للمهام بين مختلف هيئات الأمم المتحدة وكذلك على برامج عمل محددة تحديدا جيدا . إن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تكون قادرة أيضا على تخصيص مواردها تخصيصا أفضل عندما يقتضي ذلك حل بعض المشاكل الخاصة .

(السيد الياسون ، السويد)

١٣ - وقد لوحظ خلال السنة الماضية أن التغيرات التي تطرأ على الحياة السياسية الدولية قد تتطلب ترتيبات أخرى . إن الخطة الجديدة يجب أن تسمح في الواقع بملاءمة أنشطة المنظمة ومواردها وفقا للاحتياجات التي سوف تتضح . وهذا يعني أن المرونة أمر لا غنى عنه في هذا المجال .

١٤ - وقال إنه اذا ما عبأت الدول الأعضاء والأمانة العامة جميع الموارد والكفاءات المتاحة لها للعمل في هذين القطاعين الكبيرين المشار اليهما أعلاه فإن المنظمة الدولية سيكون بوسعها الاضطلاع بدور فعّال . إن الخطة المتوسطة الأجل وبخاصة مقدمتها تعد في هذا الصدد أدوات حاسمة لأنها تحدد خط عمل المنظمة . إن البلدان الشمالية توافق على الآراء التي طرحها الأمين العام في مقدمة الخطة المتوسطة الأجل وترى أنها تلخص المهام والأولويات الواقعة على عاتق المنظمة تلخيصا جيدا .

١٥ - ومضى قائلا إن الدول الشمالية تشعر بالسعادة إذ تلاحظ أن الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي قد ذكر بوصفه وثيقة مرجعية . إن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة التي تكمل وتوضح هذا الاعلان سوف تشكل أيضا أداة هامة .

١٦ - واستطرد قائلا إن وفود البلدان الشمالية تؤكد بخاصة على أهمية الأنشطة المتعلقة باستغلال الموارد البشرية (بما في ذلك الجوانب الاجتماعية للتنمية) وبالاغاثة في حالات الطوارئ وبالمعونة الانسانية والبيئة والتنمية والدفاع عن حقوق الانسان . وفيما يتعلق بحقوق الانسان وقبل اعتماد أية صكوك جديدة يجدر التأكد من أن هذه الصكوك لن تؤدي الى إضعاف الصكوك الموجودة حاليا .

١٧ - وأضاف قائلا إن وفود البلدان الشمالية توافق على الهيكل الذي تقترحه الخطة وتشيد بتخفيض عدد البرامج وكذلك باعادة تجميع بعض الأنشطة . وترى هذه الوفود رأي اللجنة الاستشارية القائل بأن الموارد الخارجة عن الميزانية ينبغي أن تحدد بصورة أفضل كما ينبغي أيضا إضفاء مزيد من التوضيح على الطريقة التي يتم بها تنفيذ الميزانيات البرامجية وفقا للخطة المتوسطة الأجل .

١٨ - لقد درست وفود البلدان الشمالية تقارير لجنة البرنامج والتنسيق باهتمام بالغ وترى هذه الوفود أن هذه التقارير توضح تماما أهمية أعمال هذه الهيئة فيما يتعلق بتخطيط برامج الأمم المتحدة . إن الدور الذي يضطلع به الأمين العام بوصفه

(السيد الياسون ، السويد)

المسؤول الاداري الاول في المنظمة يتسم أيضا باهمية رئيسية . والبلدان الشمالية تقدر الجهود المستمرة التي يبذلها الامين العام لتحسين فعالية المنظمة وتخطيط البرامج .

١٩ - وقال إنه يجب كيما تصبح المنظمة فعّالة إعادة استقرارها المالي . وهذا يفترض أن تنفذ الدول الاعضاء التزاماتها وأن تسدد الانصبة المقررة لها بالكامل وفي الوقت المحدد لذلك . ومن الواضح أن الموارد ستظل دائما متواضعة بالنظر الى مدى المهام الواجب إنجازها . وهذا هو السبب في أهمية استخدام هذه المواد باقصى قدر من الفعالية والكفاءة .

٢٠ - السيد تراكسلر (ايطاليا) : تكلم باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فقال إنه يوافق على الملاحظات التي أدلى بها الامين العام فيما يتعلق بمقدمة الخطة المتوسطة الاجل . وذكر بأن الدول الاثنتي عشرة تلتزم بمبدأين أساسيين : (أ) إن أية مسألة لكي تحظى بالاولوية يجب أن يكون الهدف منها هو عمل متعدد الاطراف . (ب) إن الخطة المتوسطة الاجل يجب أن تتعلق بالمسائل ذات الاهمية المستمرة بالنسبة للمجتمع الدولي . ومن ثم فإن الدول الاثنتي عشرة تلاحظ مثل لجنة البرنامج والتنسيق أن الأولويات ترد في مقدمة الخطة المتوسطة الاجل بشكل أعم مما ترد به في الخطة العامة للميزانية البرنامجية المقترحة . إن الامين العام يضفي بحق في الفقرة ٣٩ من المقدمة أولوية عليا الى صون السلم والامن الدوليين . وفيما يتعلق بتحديد الاولويات بين البرامج فإن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على استعداد للمشاركة بنشاط في المشاورات غير الرسمية التي قد تنظم خلال الدورة الحالية . وفي ضوء المعايير الثلاثة المحددة في المادة ٣ - ١٥ من الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ترى الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي أنه ينبغي أن يضاف الى قائمة المجالات ذات الاولوية التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٣٠ من الوثيقة A/45/16 (الجزء الثاني) القانون الدولي وتشجيع وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتقديم المساعدة الى اللاجئين . ومما لا شك فيه أنه ينبغي أيضا أن تضاف اليها فيما بعد مسائل أخرى تتسم بطابع الإلحاح . وسوف يعاد النظر في الخطة كيما تؤخذ في الاعتبار القرارات اللاحقة التي سوف تتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك تطور الحالة الدولية . وقد يكون من الافضل لتيسير إعادة النظر في هذه الوثيقة والرجوع اليها نشرها في وريقات .

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

٢١ - ووفقا للفقرة الفرعية جيم من المادة ٣ - ٣ من الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج يجب مواصلة الجهود حتى يدرج في الخطة تقييم يدل على الموارد اللازمة لتمويل البرامج . وفي هذا الصدد فإن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تشعر بالارتياح لأن الخطة العامة للميزانية البرنامجية لا تتضمن القيمة الاجمالية للاعتمادات اللازمة للسنتين الاوليين من الفترة التي تشملها الخطة فحسب وإنما تتضمن أيضا تفصيلا لتوزيع هذه الاعتمادات بين البرامج الرئيسية .

٢٢ - وقال إن تقرير الامين العام عن أداء ميزانية فترة السنتين ١٩٨٨/١٩٨٩ يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للنظر في الخطة حيث أن معظم الانشطة ذات طابع مستمر . إن الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي توافق على الاستنتاجات التي أعربت عنها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية فيما يتعلق بهذا التقرير . لقد أشار الامين العام بحق في الفقرة ١٨ من تقريره الى أن مراقبة التنفيذ ممارسة غير كاملة أولا لأن بعض الانشطة قد استبعدت منها وثانيا لعدم توفر إيضاحات دقيقة حول درجة أهمية النواتج التي نفذت أو التي أجلت . وقد يكون من المرجو فضلا عن ذلك أن تحدد بصورة أفضل النواتج المتضمنة في فئة "متنوعات" وفي فئة "تقارير" . وفيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية فإن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تشجع الامين العام على مواصلة جهوده لمراقبة استخدام هذه الموارد مراقبة دقيقة .

٢٣ - وفيما يتعلق بتقييم البرامج وتنسيقها فإن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تشيد بالاهتمام الذي أولته لجنة البرنامج والتنسيق لهاتين المسألتين . إن التقييم يطرح مشكلة منهجية على جميع هيئات منظومة الامم المتحدة . كما أن التقييم الذاتي وهو التقنية الوحيدة المستخدمة بواسطة بعض هذه الهيئات يجب أن يمارس بطريقة أدق وأكثر انتظاما وأن يستكمل عن طريق تقييمات أكثر تعمقا وفقا للاحتياجات . ولاحظ مع الارتياح أن الامين العام يعمل جاهدا على تعزيز آلية التقييم وقال إن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ترى أنه ينبغي أن تحصل المنظمة على التقنيات والموظفين المتخصصين الذين يتيحون لها عرض نتائج أنشطتها وتنفيذها لمختلف البرامج ، بصورة أكثر وضوحا . والواقع أن وضع تقرير أداء البرنامج وتقرير أداء الميزانية ممارستان متكاملتان .

٢٤ - وفيما يتعلق بالتنسيق قال إن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي توافق بلا تحفظ على الملاحظة التي أعربت عنها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٣٩١ من

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

تقريرها حيث أكدت اللجنة ضرورة الاهتمام الفعّال والمتناسق للموارد البشرية والمالية لمنظومة الامم المتحدة وأهمية التنسيق سواء على المستوى الحكومي الدولي أو فيما بين الامانات . ويجب الحرص بخاصة على تفادي ازدواج العمالة والمداخلات لاسيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . إن لجنة البرنامج والتنسيق توصي بتحسين الطرائق المستخدمة وبخاصة الاحالة في كل برنامج فرعي الى الانشطة الاخرى ذات الصلة . إن مثل هذه المبادرة قد تكون مفيدة من غير شك . واختتم كلمته قائلا إن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تأمل أن تضاعف لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية جهودهما لتحسين التنسيق بين جميع مؤسسات المنظومة حتى ينظر اليها بوصفها اداة فعّالة للتعاون الدولي .

٢٥ - السيد تيسلر (تشيكوسلوفاكيا) : لاحظ أن هناك أوجه تقدم قد أحرزت في وضع الخطة المتوسطة الاجل حيث أن الامانة العامة قد أخذت في اعتبارها عناصر عملية تخطيط البرامج التي أكدت الجمعية العامة أهميتها في قرارها ١٩٤/٤٤ . وذكّر بأن العملية يجب أن تظل مرنة بصورة كافية بحيث تسمح بأن تدرج في الخطة قبل البدء في تنفيذها الاثار التي سوف تترتب على القرارات والمقررات التي سوف تتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقال إن الوفد التشيكوسلوفاكي يشعر بالارتياح بصفة عامة لما جاء في مقدمة الخطة التي يرى أنها متوازنة وشاملة . كما يشيد أيضا بالتأكيد على صون السلم ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوق الانسان وكذلك على ضرورة زيادة دور الامين العام في منع المنازعات . ويحرص الوفد التشيكوسلوفاكي على أن يؤكد بلوغ هذه الاهداف يتوقف في المقام الاول على الارادة السياسية للدول الاعضاء وأن هذه الدول يجب أن تبرهن بسدادها الانصبة المقررة عليها كاملة وفي المواعيد المحددة وكذلك مساهماتها في عمليات صون السلم التي تضطلع بها المنظمة . وأضاف قائلا إن الحكومة التشيكوسلوفاكية سوف تسدد من جانبها في عام ١٩٩٠ الجزء الثاني من المبلغ المستحق عليها للامم المتحدة في إطار نفقات قوة الامم المتحدة في لبنان والتي رفض النظام السابق المشاركة في تمويلها .

٢٦ - وقال إن النظر في مشروع الخطة المتوسطة الاجل يعد أيضا فرصة للتساؤل عن إسهام عملية الاصلاح في تعزيز فعالية المنظمة . إن مشروع الخطة يجب أن ينظر فيه في نفس الوقت الذي يتم فيه النظر في تقرير الامين العام عن تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ وبخاصة لانه وضع وفقا لعملية التخطيط الجديدة التي نص عليها القرار المشار اليه وكذلك القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد . وفيما يتعلق

(السيد تيسلر ، تشيكوسلوفاكيا)

بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق قال إن وفده يوافق على التوصيات والاستنتاجات التي أعربت عنها اللجنة في هذا التقرير لانها تعكس في نظره بصورة متوازنة توافق الآراء الذي توصل اليه أعضاء اللجنة .

٢٧ - السيد مايكوك (بربادوس) يرأس اللجنة .

البند ١١٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (تابع)
أنشطة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/45/7)

٢٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن تقرير اللجنة الاستشارية الأول يهدف الى إعطاء اللجنة الخامسة لمحة عن المسائل التي نظرت فيها اللجنة في اجتماعاتها التي عقدت في سانتياغو ونيويورك وجنيف وفيينا في عام ١٩٩٠ . ومن ثم فإن التقرير يشمل عددا كبيرا من النقاط سوف يدرج بعضها في تقارير منفصلة تقدم الى اللجنة خلال هذه الدورة . وقال إن التقرير لا يتضمن أية توصيات ولذلك فإنه لا يتعين على اللجنة اتخاذ أية قرارات ولكنها قد تود الاحاطة علما بالتقرير .

٢٩ - السيد غاريدو (الفلبين) : قال إنه يود أن توضح الامانة العامة ما اذا كان الحساب الخاص الذي أشارت اليه اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٠ من تقريرها سوف يستخدم لجميع عمليات صون السلم . وفي هذه الحالة ما الذي سيتم بصدد الاجراء المستخدم حتى الآن ؟ وفيما يتعلق بالمبالغ غير المستخدمة من الاموال المكرسة لعمليات صون السلم يود السيد غاريدو معرفة ما اذا كانت المبالغ المستحقة منها للدول الاعضاء يمكن أن تستخدم لسداد المتأخر من أنصبتها المقررة في الميزانية البرنامجية .

٣٠ - الرئيس : اقترح على اللجنة الاحاطة علما مع الارتياح بالتقرير الاول للجنة الاستشارية .

٣١ - وقد تقرر ذلك .

معايير حجم العمل لمختلف فئات موظفي خدمات المؤتمرات بما في ذلك موظفو الطباعة والاعمال الكتابية وإحصاءات حجم العمل لمختلف خدمات المؤتمرات في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . (A/C.5/45/1 ، A/45/7/Add.1) .

٣٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قدم الوثيقة A/45/7/Add.1 التي تنظر فيها اللجنة في اقتراحات الامين العام المتعلقة بمعايير حجم العمل لمختلف فئات موظفي خدمات المؤتمرات . وقال إن اللجنة الاستشارية قد لاحظت أن معايير الانتاج التي وافقت عليها الجمعية العامة منذ عدة سنوات قد وضعت قبل إدخال التجديدات التقنية الأخيرة . وفي حالة موظفي الطباعة مثلا فإن الامين العام يوضح في الفقرة ٨ من تقريره أن الانتاجية قد زادت بصورة ملحوظة منذ إدخال نظم معالجة النصوص . وبالتالي فإنه يقترح رفع المعايير بنسبة ٢٥ في المائة . وقال إن اللجنة الاستشارية قد أحاطت علما بالمشاكل التي أشار اليها الامين العام ليوضح أن زيادة الانتاجية لم ترتفع أكثر من ذلك ، ولكنه يرى أن بالامكان التغلب على هذه الصعاب وأن بالامكان عندما تحرز الامانة العامة مزيدا من الخبرة في التكنولوجيات الحديثة ، اعادة النظر مرة أخرى في هذه المعايير . وقال إن اللجنة توصي في الوقت الحالي برفع معايير انتاجية الطابعين بنسبة ٣٠ في المائة .

٣٣ - وفيما يتعلق بالملاحظات التي أعربت عنها الامانة العامة بشأن نوعية الوثائق المقدمة بالشكل الالكتروني الى ادارة خدمات المؤتمرات قال إن اللجنة الاستشارية توصي بتدابير متعددة في الفقرة ٤ من تقريرها (وبخاصة وضع المعايير) لتحسين الانتاجية العامة للادارة .

٣٤ - فيما يتعلق بالترجمة التحريرة قال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الامين العام يقترح زيادة حجم المراجعة الذاتية ليبلغ ٤٠ في المائة من حجم العمل في الترجمة التحريرية . في حين كان الهدف الذي حدد عند إدخال المراجعة الذاتية الى مجال الترجمة التحريرية ٤٥ في المائة . وقد اعترفت الامانة العامة بانها قدمت مقترحاتها في هذا الصدد بشكل تجريبي . واللجنة الاستشارية توصي بالابقاء على الهدف الاساسي وهو ٤٥ في المائة .

٣٥ - وفيما يتعلق بالنسخ قال إنه لا توجد الآن معايير للانتاج . وقال إن اللجنة الاستشارية توصي للاسباب الواردة في الفقرة ٦ من تقريرها بأن يكون المعيار بالنسبة لجنيف هو ٣٠ ٠٠٠ صفحة مطبوعة يوميا بدلا من ١٥ ٠٠٠ صفحة التي اقترحها الامين العام .

(السيد مسيلي)

٣٦ - وقال بصدد الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الموجزة وتدوين المحاضر الحرفية إن الامين العام لايقترح أي تعديل في المعايير المعمول بها الآن . واللجنة الاستشارية ستواصل النظر في هذه المسألة وبخاصة في استخدام الموظفين المؤقتين لتقديم هذه الخدمات .

٣٧ - وكما جاء في الفقرة ٨ من تقريرها فإن اللجنة الاستشارية غير راضية عن الحالة في فيينا وتعتزم متابعة المسألة في إطار نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

٣٨ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية قد أدرجت في الفقرات من ١٠ إلى ١٧ من تقريرها حصيلة المعلومات التي تلقتها من الوكالات المتخصصة بشأن معايير الانتاج . وقد خلصت إلى أنه فيما عدا الترجمة الشفوية التي يوجد بشأنها اتفاق تطبقه العديد من المنظمات لا تطبق مؤسسات منظومة الامم المتحدة معايير انتاج موحدة على موظفي خدمات المؤتمرات . ولذلك فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن تدرس الامانة العامة في سياق مشاورات مشتركة فيما بين الوكالات امكانية وضع معايير موحدة لجميع المجالات التي لا توجد بها هذه المعايير حاليا .

٣٩ - ومع مراعاة ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ٣ و ٥ و ٦ و ١٨ من تقريرها توصي اللجنة الاستشارية اللجنة الخامسة بالموافقة على معايير حجم العمل كما وردت في مرفق هذا التقرير .

٤٠ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن مقترحات الامين العام مخيبة للأمل . وبالرغم من أن مسألة معايير حجم العمل تدرس منذ عدة سنوات فلم تقترح في الواقع سوى تعديلات طفيفة بصددها ، بل أن هناك مجالات عديدة لا توجد بها معايير على الاطلاق . وفيما يتعلق بالطابعين بشكل خاص تبدو المعايير بالغة الضعف فبالمقارنة بمعيار السبعين كلمة في الدقيقة الذي يطلب عادة من الطابعين المؤهلين في نيويورك يبدو المعيار اليومي في الامم المتحدة وكأنه يعادل ساعة عمل واحدة . إن المواءمة بين أجور هؤلاء الموظفين والاجور التي تدفع خارج المنظمة ليس له ما يبرره إلا إذا كان هناك نوع من المواءمة بين معايير الانتاج ذاتها .

٤١ - وقال إن الوفد الامريكي يود أن يوضح ممثلو الامين العام ما الذي يعنونه

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة الامريكية)

عندما يعلنون أن تطبيق التكنولوجيات الجديدة لن يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية الوثائق المقدمة إلى إدارة خدمات المؤتمرات . ونظرا لمستوى الكفاءة المرتفع المطلوب من الموظفين فإنه لمن دواعي الدهشة أن يقتضي الأمر تعليم الموظفين صياغة الوثائق بصورة أفضل . فضلا عن ذلك فقد كان يرجى من اللجنة الاستشارية أن تحدد ما إذا كانت توصياتها وبخاصة تلك المتعلقة بالمراجعة الذاتية سوف تؤدي إلى تخفيض عدد الموظفين المدرجين في الميزانية البرنامجية .وقال إن الوفد الامريكي يلاحظ مع الأسف ان الحالة في فيينا مازالت غير مرضية كما يلاحظ عدم وجود معايير بالنسبة لمنظومة الامم المتحدة في مجموعها . ومضى قائلا إن وفده لا يعارض في اعتماد التوصيات المعروضة على اللجنة الخامسة ولكنه يود أن تقرر اللجنة متابعة المسألة لتصل بمعايير الانتاج في ادارة خدمات المؤتمرات الى مستوى مرض .

٤٢ - السيد وزنر (وكيل الامين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : أجاب على الاسئلة التي طرحتها الوفود فأشار أولا الى أن معايير الانتاج تطبق في دوائر المؤتمرات في مجموعها وهذه ليست دائما الحال في القطاعات الاخرى بالامانة العامة . وفي هذا الصدد فإن الادارة تضطلع بدور طليعي كما أنها إحدى الادارات الاولى التي تعمل جاهدة على الاستفادة من التجديدات التقنية وهي شرط مسبق لاي مكسب في الانتاجية . ومن الواضح أن من الصعب توقع ارتفاع معايير الانتاج في القطاعات التي لم تشهد أي تقدم تقني منذ سنوات قليلة . وعلى العكس من ذلك فقد أمكن رفع المعايير في قطاع مثل قطاع معالجة النصوص حيث أُدخلت العديد من التجديدات .

٤٣ - وأضاف قائلا إن من الصعب مقارنة العمل الذي ينجزه السكرتاريون في الخارج وعمل دوائر معالجة النصوص في منظمة دولية مثل الامم المتحدة حيث كثيرا ما تكون الوثائق معقدة ويجب أن تصدر بست لغات . وأحيانا ما يكون النص نتيجة عدة تعديلات متتالية وهو ما لا يمكن للاحصاءات أن توضحه .

٤٤ - وأشار ايضا الى أن هناك منظمات أخرى ورد ذكرها في تقرير اللجنة الاستشارية وبعضها خارج منظومة الامم المتحدة تطبق إجمالا النهج الذي تتبعه الامم المتحدة في مجال معايير حجم العمل . ومن الواضح على أية حال أن هناك مجالا للتحسين ومن هنا المقترحات التي قُدمت للجمعية العامة ووافقت عليها اللجنة الاستشارية . إن الادارة سوف تبذل قصارى جهدها لتطبيق المعايير الجديدة الموصى بها ولكن هناك أيضا بالاضافة الى ذلك تحسينات تفرض نفسها في مجالات مثل تخطيط البعثات .

(السيد وزنر)

٤٥ - وفيما يتعلق بالوفورات التي حُققت قال إن ٨ في المائة من الوظائف الدائمة قد أُلغيت بمراكز الطباعة (٣٠ وظيفة من ٣٥٧ وظيفة) وفي عام ١٩٨٧ لم يتم شغل بعض الوظائف المؤقتة المدرجة في الميزانية . وفضلا عن ذلك فإن عدد الاشخاص الذين عُينوا بصفة مؤقتة لدورات الجمعية العامة قد خُفض من ٨١ شخصا الى ٤٨ شخصا أي ما يعادل النصف تقريبا . إن المكاسب التي أُحرزت في الانتاجية سوف تسمح بالتأكيد فيما بعد بتحقيق وفورات اضافية ، أما الآن فإننا ننتظر النتائج التي سوف تترتب على تطبيق المعايير الجديدة قبل التقدم بمقترحات أخرى .

٤٦ - ومضى قائلا إنه سيتم خلال فترة وجيزة تقديم تقرير الى اللجنة الخامسة بشأن مسألة توحيد خدمات المؤتمرات في فيينا . ويوجد حاليا في هذه المدينة مقار ثلاث دوائر منفصلة ، ومن المؤكد أن يؤدي تجميعها في دائرة واحدة تديرها الامم المتحدة الى تحقيق وفورات ، وسوف توضح الجهود التي تُبذل في هذا الصدد بصورة أكثر تفصيلا في التقرير المشار إليه .

٤٧ - واستطرد قائلا إن معايير التوظيف التي تطبقها الادارة انتقائية الى حد بعيد . إن جميع وظائف اللغات تُشغل عن طريق الامتحانات وهذه الامتحانات نظرا لصعوبتها تسمح بالتحقق الى حد بعيد من مؤهلات المرشحين . وقد أشارت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٤ من تقريرها الى مشكلة نوعية الوثائق التي تقدمها الادارات وترى أنه ينبغي تحسين التدريب في هذا المجال ، وهو اقتراح لا يسعنا سوى الموافقة عليه .

٤٨ - السيد دانكوا (غانا) : أكد أن وضع معايير لحجم العمل تُطبق على ادارة خدمات المؤتمرات من شأنه أن يساعد اللجنة الخامسة فى تقييم حجم النفقات المتعلقة بخدمات المؤتمرات . ومن هذه الزاوية فإن توصيات اللجنة الاستشارية لا يجب أن يُنظر اليها على أنها معايير جامدة وإنما على أنها مبادئ توجيهية عامة توفر قاعدة للمناقشات بين اللجنة والادارة . إن اللجنة الخامسة ينبغي أن تقتصر على الإحاطة علما بتوصيات اللجنة الاستشارية ودعوتها الى مواصلة الحوار مع ادارة خدمات المؤتمرات .

٤٩ - السيد غاريدو (الفلبين) : سأل عما إذا كانت المعايير المنقحة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية تُطبق أيضا على اللجان الاقليمية .

٥٠ - السيد وزنر (وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : أجاب قائلا إن ظروف العمل تختلف في بعض المكاتب الموجودة خارج المقر وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمعدات معالجة النصوص . إن المعايير المنقحة لا يمكن أن تُطبق إلا عندما تكون هناك تكنولوجيات حديثة كما اعترفت بذلك اللجنة الاستشارية . وهذا يعني أن المعايير لا يمكن أن تطبق بصورة موحدة على جميع مقار العمل .

٥١ - وقال إنه يجب أيضا التأكيد على أن معالجة النصوص لا تقتصر على عملية الطباعة فحسب وإنما تشمل أيضا مهاما جديدة مثل تحديد الشكل والتدقيق والفهرسة وما إلى ذلك ، وهو ما يجعلها عملية شاملة ، ومن ثم فإنه لا يمكن اخضاعها للتوقيت المجرد .

٥٢ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه يود أن تجري الوفود المهتمة مشاورات غير رسمية حول هذه المسألة البالغة الأهمية وهي مسألة معايير حجم العمل المطبقة على خدمات المؤتمرات . وقال إن التدابير الملائمة التي سوف تتخذ في هذا المجال سوف تؤدي الى تحقيق وفورات اضافية وهو ما سوف يسمح بالافراج عن موارد اضافية من أجل البرامج . وفيما يتعلق بالوظائف المشار اليها في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام (تحديد الشكل واستخراج الوثائق وما الى ذلك) يجدر التأكيد بأن بعض هذه المهام تتم بصورة فورية . ومن ناحية أخرى وخلافا لما يقال فإن معالجة النصوص تُيسر عمليات مثل تدقيق الوثائق .

٥٣ - السيد وزنر (وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : أوضح أن غالبية المهام الواردة في الفقرة ٩ إنما وردت على سبيل الإيضاح وغنى عن القول إن هذه المهام لا تتطلب كلها نفس الفترات الزمنية وأن بعضها يقتضي وقتا أقل من مجرد الطباعة . ومن الضروري أن نتفهم في حالة بعض الوثائق أن إصدارها لا يمكن أن يحسب على أساس عدد الكلمات اليومي فقط .

٥٤ - وقال إن هناك جانبا هاما آخر أشار إليه ممثل الولايات المتحدة وهو التنسيق بين المنظمات . وقد بدأ هذا التنسيق بالفعل في إطار الاجتماعات التي عقدت بين المنظمات ، مرة في السنة ، بشأن الخدمات اللغوية والوثائق والمنشورات وتتعلق بالمسائل الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة . وقال السيد وزنر الذي يرأس هذه الاجتماعات انه سوف يؤكد للمشتركين ضرورة التوصل إلى تنسيق أكبر في مجال التجديدات

(السيد وزنر)

التقنية ومعايير حجم العمل . وقال إنه يود أن يؤكد في هذا المجال أن الامم المتحدة تشغل مكان الذروة في المنظومة . كما تبرهن على ذلك المعلومات التي حملت عليها اللجنة الاستشارية وأضاف قائلا أنه يرجو أن تحذو المنظمات الاخرى حذوها وهذا من شأنه أن يسمح بتوحيد المعايير المطبقة كما حدث ذلك في حالة قطاع الترجمة الشفوية حيث تم إبرام اتفاق بين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وبين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين العاملين في المؤتمرات .

٥٥ - الرئيس : اقترح تأجيل اتخاذ قرار بشأن المسألة قيد الاستعراض إلى جلسة الغد لحين الحصول على نتائج المشاورات غير الرسمية التي ينوي الوفد الامريكي الاضطلاع بتنسيقها .

البند ١٢٤ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات

تحليل احتياجات الامم المتحدة من الطباعة (A/C.5/45/8)

٥٦ - السيد مسيلي : (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) . قال إن بوسعه أن يؤكد الآن وفي أعقاب الاجتماع المقتضب الذي عقد مؤخرا بين أعضاء اللجنة وممثلي الامين العام ، وجهات النظر التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في جلستها الحادية عشرة .

٥٧ - السيد غاريدو (الفلبين) : لاحظ في مجال الطباعة أن الامر يتعلق بتحسين أو تحديث تقنيات الطباعة الموجودة محليا للحد من تكلفة الطباعة الخارجية . وقال إنه يود أن معرفة ما إذا كان الامين العام قد أعرب بالفعل عن مبادئ توجيهية ترمي إلى الحد إلى أقصى درجة من عدد النسخ المتتالية للوثائق التي تطبع في الخارج . وقال إنه يود أيضا معرفة النسبة المئوية لاعمال الطباعة التي يعهد بها إلى الخارج بالمقارنة بمجموع أعمال الطباعة .

٥٨ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : ذكر بأنه قد أُشير في الجلسة السابقة إلى أن الوثائق الرسمية لمجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تطبع بالخارج نظرا لطريقة تقديمها وهو يود الحصول على إيضاحات في هذا الصدد . ومن ناحية أخرى أشار إلى أن الوفد الامريكي يتلقى حاليا نسخا من المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الامن التي عقدت عام ١٩٨٣ . ويتساءل عما اذا كانت هذه الوثائق قد طبعت في الخارج .

٥٩ - السيد باترسون (رئيس التحرير) : قال إن الوثائق الرسمية لا يمكن أن تطبع محليا بجميع اللغات نظرا لعدم توفر المعدات اللازمة لذلك . بيد أن إدخال معدات التنضيد الالكترونية اللازمة من شأنه أن يسمح بطباعة المحاضر الحرفية محليا بجميع اللغات . أما في المرحلة الحالية فإن تنضيد المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الامن والجمعية العامة مازال يعهد به الى شركات خارجية .

٦٠ - وقال إنه بغية استخدام خدمات الشركات الخارجية بأقل تكلفة ممكنة فإنه يُحرص الآن على ألا تطرأ على الوثائق خلال طباعتها تعديلات مستمرة من قبل ادارات الاصدار ، وعدم إعادتها بعد الانتهاء من طباعتها إلى الشركة لإدخال تعديلات جديدة عليها . وعلى أية حال وإذا كانت التعديلات لا غنى عنها فإن من الأفضل أن يتم إدخالها خلال الطباعة رغم الزيادة التي تنجم عن ذلك بدلا من نشرها ثم تطويب لها فيما بعد . إن الإدارة السليمة من شأنها ان تسمح بمراقبة التكلفة في هذا القطاع . إن دائرة مراقبة الوثائق تضطلع في هذا الصدد بدور حاسم عندما تعمل بالتعاون مع ادارات الاصدار ، فهي تعمل على الحد قدر المستطاع من إدخال تعديلات على الوثائق التي تمت طباعتها .

٦١ - وقال إن المنظمة تعمل مع عدد من شركات الطباعة الخارجية وتتلقى عادة عددا من العروض ، ولكن مثل هذه العروض التي تبلّغ بالهاتف يجب ان تؤكد بواسطة مستندات ترسل بطريق التلكس .

٦٢ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : سأل عن إمكانية تعديل شكل الوثائق الرسمية لمجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث لا يصبح من الضروري طباعتها في الخارج .

٦٣ - السيد باترسون (رئيس التحرير) : أوضح أن التنضيد يهدف إلى الحد من طول الوثائق وجعلها أوضح من حيث القراءة . ومن المهم ان تقدم الوثائق الرسمية في أكثر الاشكال وضوحا ودقة ويرجى كما سبق القول ان يتسنى طباعة هذه الوثائق في المنظمة نتيجة إدخال معدات التنضيد الالكترونية اللازمة .

٦٤ - وقال إن النظر في برنامج المنشورات في مجموعه ، خلال السنوات الماضية يوضح أن نسبة الوثائق التي نشرت بالكامل محليا قد زادت من ٦٠ في المائة إلى ٦٣ في

(السيد باترسون)

المائة تقريبا في المقر ومن ٥٨ في المائة إلى ٦٣ في المائة تقريبا في مقار العمل الاخرى . أما الوثائق الاخرى فإنها تنفذ إما جزئيا في الخارج أو جزئيا محليا أو بالكامل في الخارج .

٦٥ - الرئيس : قال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر أن اللجنة توافق على التوصيات التي أعرب عنها الأمين العام في الوثيقة A/C.5/48/8 .

٦٦ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠